لبنان الاشتراكي

العدد الاول — الثمن ٢٥ غرشا — منتصف ايلول ١٩٦٦

الاضرابات العمالية

عندما يحار السياسيون عندنا في تفسير ظاهرة ما ، وغالبا ما تنتابهم هذه الحيرة ، يلجأون الى مختلف "التفسيرات" الجاهزة التي تعترض للامور دوافع برلمانية : تطبيقات ، واحلاف سرية ، وايد خفية تتدخل من وراء الستار ... فمنذ اليوم الاول لاضرابات عمال ومستخدمي المصالح المستقلة : الماء ، النقل المشترك ، سكة الحديد ، الذى اتى على اثر حصول عمال الكهرباء على ملاك خاص ، اتهم اليمين ، عن طريق جرائده ، جهات ما بالتحريض . وكانت فرصة لمؤلف موسيقى " الازدواجية " . ولكن المشكلة ان الجهة المقابلة ، " الصلبين " ، تساءلوا ، قبل عبد الله اليافي وبعده ، عمن يحرك الاضرابات . وكانه ليس في الوضع من العوامل ما يكفي لتحريك اكثر من اضراب . ولكن قبل محاولة تحديد العوامل التي ادت الى هذه الموجة ، ينبغي تعداد العلامات

.../..

المميزة للاضرابات الاخيرة ، من المصالح المستقلة الى الكهرباء (الاضرابات الاخيرة) مرورا باضراب موظفي المصارف .

ما هي العلامات المميزة ؟

١ - اذا كانت جهة التحرر العمالي على راس حملة عام ١٩٦٤ لزيادة الاجور ، فان المبادرة ، هذه المرة ، كانت بيد القيادات اليمينية : اتحاد النقابات المتحدة . لم تبدا هذه القيادات بالحملة قبل تبعت اضراب عمال الكهرباء الذى تنتمي نقابتهم للنقابات المستقلة . ولكن حالما حصلت نقابة الكهرباء على وعد بالملاك ومنحة انتاج سنوية حتى اعلنت نقابات المصالح المستقلة الاضراب . عدا هذا التريث ، ينبغي الاشارة الى الطريقة التي اعلنت فيها هذه النقابات الاضراب . فهي قد ربطت مطالبها وقدمتها في لائحة مشتركة ، واصرت ، في وجه رؤساء المصالح ، على نقاشها دون تجزئتها . وكانت النقابات المتحدة ممثلة بامين سرها توفيق ابو خليل تشترك في المقابلات وتعلن المواقف باسم النقابات المضربة ، وترمي بثقلها ، اللفظي او الفعلي ، بجانب المضربين .

٢ - اعلنت الاضرابات الاولى في قطاع الدولة . اذا كان هذا لا يعني ان القطاع الخاص يدفع اجورا مرتفعة ، فهذا يعني ، والعمال يعون ذلك ، ان ادارة الدولة للقطاع الذى لا يترك اليسار فرصة للمطالبة بتوسيعه ، ادت بهذا القطاع الى الوقوع في عجز دائم . هذا العجز ناتج عن تقصير الدولة عن تجديد التجهيز الذى يستطيع مواجهة الحاجات الفعلية . والمثل البارز هو سكة الحديد التي يمنعها قدم آلاتها من توسيع مجال عملها وزيادة نقلها بشكل تستطيع معه مواجهة زيادة الطلب .

٣ - بالاضافة الى المطلب التقليدى : زيادة الاجور ،قدم مطلب اساسي اول : الملاك • لا شك ان ثمة جانب نفسي في هذا المطلب : الشعور بنوع من الطمأنينة والثبات في مواجهة وضع صعب ، متقلب ،لا يملك فيه العامل ادنى ضمان بقيه البطالة او الاستخدام الجزئي باجر ضئيل • ولكن الجانب الاهم هو ان الملاك يكفل زيادة دورية في الاجر تحل محل ما يدعى " السلم المتحرك " للاجور ،وهو تنظيم يكفل نفس الزيادة الدورية في الاساس ،زيادة تنتقل الى مختلف الفئات المبنية على هذا الاساس • اى ان بوادر تخطى لردود الفعل المباشرة قد برزت ، مما يسجل في تاريخ الحركة العمالية اللبنانية منعطفا لن تبرز فعاليته على امد قريب ، وقد لا تبرز ابدا اذا لم يستطع اليسار الخروج من طريقه المسدود الحالي وتحديد سلسلة مطالب تستطيع ان تشكل استمرارا متتابعا للمطالب الحالية • وقد برزت نفس الجدة في احد مطالب نقابة مستخدمي المصارف : زيادة ٥٠ بالمئة دورية سنوية • اما مطلب المنحة الدراسية الذى قدمته نفس النقابة فهو صدى لعبء الخدمات الاجتماعية الذى يثقل كاهل العمال وبعض فئات البورجوازية الصغيرة من موظفين واصحاب محلات صغيرة ... ولكن صياغة المطلب لا تتعدى النقل المباشرة للمشكلة • اى ان النقابة ليست ، في المرحلة الراهنة سوى وسيلة لنقل المطلب الفردى من نطاقه الخاص الى نطاق علني دون ان يؤثر هذا النقل على الصياغة نفسها ،وكأن تلبية حاجة جماعية تتم على غرار تلبية فردية • فالنقابة لا تلعب دورها المبدئي (الذى تلعبه في مجتمع راسمالي عادى) : اعطاء صيغة عامة للمطلب الفردى • والصيغة العامة ،في الحالة المذكورة ،هي تعميم التعليم الرسمي المجاني • ولكن هذا المطلب يفترض وعيا سياسيا متجانسا يقفز فوق الفوارق والمصالح المحلية والطائفية

.../..

ولكن النقابات الحالة لن تستطيع المواربة طويلا دون الصدى للمشكلة ولكن هنا ايضا ، يحتاج العمل النقابي الى مرتكز سياسي ينبغي على اليسار تامينه .

٤ - لم تغب الاجهزة الخاصة ، اكانت تابعة للجيش ام لوزارة الداخلية عن نقاش امر لا يمت بصلة قريبة ام بعيدة لامن الدولة الداخلي او الخارجي هذا التصرف من قبل الاجهزة لا علاقة له بكون الاضرابات قد اعلنت في قطاع الدولة لان عمال معمل البلاستيك في انطلياس ، عندما اضربوا منذ سنتين توجه افراد الدرك الى بيوتهم واتوا بهم الى المعمل دون قرار مصادرة ، دون ان تملك الدولة في المعمل المذكور سهما واحدا . ان التعلل "بالازدواجية" لا يتعدى نطاق العمل الدعائي الآني من قبل جماعة لا تنتقد هذه الازدواجية الا لانها لا تمارسها هي اي لانها خارج الحكم . ولكن مشاركة سلطات القمع في نقاش مسالة اجتماعية هي علاقات رب العمل (الدولة) بمستخدميه تؤكد نقطة هامة هي فراغ المؤسسات الديموقراطية التي تشهرها ابواق الدولة وابواق البورجوازية اللبنانية كدليل دافع على تفوق الوضع اللبناني والنظام السياسي السائد . ولكن "تسييس" مشكلة نقابية يدل بشكل دافع على ان الواجهة الدمقراطية سرعان ما تتداعى عند ابسط خلاف يضع وجها لوجه مصالح متناقضة . هذا الموقف من قبل جهاز الدولة يلقى كل دعم من قبل التحالف الحاكم ، ولم يبخل بطرس الخوري رئيس جمعية الصناعيين ، بدعوة لاصحاب المصالح الاقتصادية لاعلان تاييدهم لمصادرة الحكومة لعمال الكهرباء ، رغم الحكومة اياها من التهاون والتخاذل . وهذا يحدد بوضوح المدى الذي يمكن ان تذهب اليه السلطات "العامة" في مرونتها ، وتقدميتها .

.../..

ما هي الدوافع ؟

١ - خلال ست سنوات من الحكم الشهابي ، كانت الاضرابات امرا غير مرغوب فيه يعالج بالاستغناء عن المضربين (اضراب موظفي الهاتف صيف ١٩٦٢ ، اضراب سائقي الصهاريج صيف ١٩٦٣ ..) بالتهديد بالصرف الكامل (اضراب عمال النسيج صيف ١٩٦٢) وبالطبع كانت هيبة الدولة القوية ترفرف فوق الكادحين . اي ان العمال ، خلال ست سنوات اضطروا للرضوخ ولقبول اجور يسبقها ارتفاع الاسعار بشكل متواصل . خلال العهد الحالي ، حاولت القيادات اليمينية ضبط قواعدها عن طريق تهديدات باضرابات عامة لا يمكن بالفعل تنفيذها ، ومن طريق مطالب كبيرة (١٠ بالمئة زيادة اجور) لا يمكن الحصول عليها بسهولة . ولكن المراوغة لم تكن ممكنة طويلا ، فبعد اضطرار غبريل خوري الى اعلان اضرابه العام الذي لم ينفذ ، اضطر توفيق ابو خلد الى مجاراة نقابات المصالح المستقلة وتحمل مسئولية الاضراب معها .

٢ - في الفترة الزمنية الطويلة التي جمدت فيها الاجور ، رغم الزيادة الوهمية التي اعطيت عام ١٩٦٤ ، لم تتوقف الاسعار عن الارتفاع وقف ارقام يمكن الطعن بها ، ولكنها ترسم صورة مبسطة وعامة عن الوضع ، ان ايجارات السكن ارتفعت بنسبة ٥ ٠/٠ عام ١٩٦٤ ، و ٥ بالمئة عام ١٩٦٥ ، اما المدارس فارتفعت تكاليفها خلال السنتين بنسبة ١١ بالمئة .. هذا الوضع يرجع الى مستورده من الخارج ، وبصورة خاصة من بلدان السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الاميركية . ولكن هذه البلدان تعاني من موجة تضخم مالي مزمنة تحاول معالجتها بطرق شتى :

تعليق اعفاء الرساميل الموظفة من ضريبة ٧ بالمئة في الولايات الاميركية المتحدة ، خطة استقرار للاسعار وللاجور في فرنسا منذ سنتين ، سياسة تقشف في بريطانيا .. ولكن سلعنا نستوردها من البلدان اى ان المستهلك اللبناني يحمل عبء سياسة اقتصادية اجنبية يواجهها عمال تلك البلدان بمعارك اجور ضخمة قد تصل الى حد مجابهة رئيس الجمهورية (عمال ميكانيك الطيران في الولايات المتحدة) او تهديد الاستمرار في الحكم (مؤتمر النقابات الانكليزية) . ان الانبوب الذى يصل اقتصادنا باقتصاد السوق الاوروبية او الاميركية ، تحمل عبئه الفئات ذات المداخيل المنخفضة التي تشكل اكثرية ساحقة . بينما لا تتحمل الفئات المستفيدة اى عبء من اعباء اقتصاد اعرج .

٣- لا شك ان القيادات كانت تتمنى لو ان الامر لا يتعدى التململ والتذمر . ولكن المشكلة التي عانت منها هذه القيادات وبذلت وسعها لضبطها لئلا تفلت منها هي ضغط القواعد النقابية . في الجمعيات العمومية التي عقدتها النقابات لمندوبي القواعد كانت حجة المندوبين في رفض اقتراحات القيادات هي ردود فعل القواعد التي كان بينا انها لم تكن هادئة . اذا كان ثمة من تدخل ومن ايد خفية يراها الجميع ، فان هذا التدخل لم يكن يستطيع ان يفعل فعله لو لم يكن ثمة استعداد عفوى ، اذ لا يعقل ان تستطيع اية فئة تعبئة نقابات كاملة لا علاقات ضمنها غير العلاقات المهنية . وطبيعة هذه العلاقات هي التي فرضت على قيادات " عاقلة " الاستجابة الجزئية ، ثم الخيانة لمطالب ملحة .

ان النتائج التي تترتب على هذا التحليل تفترض الانطلاق من مقدمة مفقودة هي يسار فعلي متجانس ، ذو خط واضح يجمع الى الصحة السياسة معقولية تقنية . هذا اليسار يستطيع طرح الخدمات الاجتماعية : السكن ، التطبيب ، التعليم ، المواصلات كمطالب ملحة ، كما يستطيع تحديد الاشكال التفصيلية لهذه المطالب : التعليم الرسمي لا المنحة الدراسية . ولكن جبهة النضال الوطني ترى ان موظفي مصلحة الكهرباء لم يستنفذوا كل امكانات الاتفاق مع الدولة . وهذا رأى ادوار حنين . يبقى العمل الدعائي . من هنا نبدأ .

.../..

الحزب الشيوعي السوري

والمرحلة الحالية في سوريا

عندما كان المحور الذي يسمح لحزب شيوعي في بلد متخلف ، بالحكم على امكانات الفئة الحاكمة ، هو " البورجوازية الوطنية " كان التحليل سهلا ، لا تتذلله صعوبات يستحيل تخطيها . فالفئة التي تنهج سياسة وفاق مع الدول الاشتراكية ، هي وطنية . والفئة التي تغض النظر عن نشاط الحزب الشيوعي في الداخل هي وطنية . اما حساب الانجازات الفعلية فلم يكن متطلبا : توزيع بعض الفدادين في الريف ، ضرب بعض الرؤوس البورجوازية - نفيها او ارغامها على الصمت - حتى ولو كانت مجرد يافطات . ذلك ان تحليل البورجوازية الوطنية كجسر عبور لا بد منه الى النضال الاشتراكي ، وعدم تحديد هذه الفئة وتعيين دورها . كل ذلك اعطى مقياسا رجراجا تحت ستار الاحتفاظ بتحليل طبقي كان مفقودا بالفعل ، لانه كان يفرض على الظواهر مفاهيم ينقصها التناسق والتجانس .

ولكن التخلي عن " البورجوازية الوطنية " كمفهوم ، وعن التعاون معها كتكتيك ، وذلك اثر الانقلابات العربية التي حملت الى الحكم فئات بات من الصعب تحديد هويتها في اطار المفهوم القديم اذ ان سلوكها السياسي سرعان ما اتخذ وجهة مغايرة للفئات البورجوازية الوطنية ، فتحت ضغط معارضة هذه الفئات نفسها ، هذا التخلي لم يعن بعد تحديدا ايجابيا للمرحلة الراهنة ، في مصر وسوريا مثلا ، وللفئات التي تتولى مهام الحكم . في مقال خالد بكداش في " نضال الشعب " (نشرته الاخبار في عدد ٢٧ ب ١٩٦٦) مجموعة من الملاحظات حول الحكم السوري الحالي ، الذي تولى السلطة بعد ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، تلقي ضوءا على مرحلة الصياغة الدارية الحالية والتحديد العملي الذي ينتج عن هذه الصياغة .

فالسؤال المطروح ليس ماجناه الحزب الشيوعي وانما " التطور التقدمي العام " . لان " دور الحزب الشيوعي في كل تطور تقدمي هو دور اساسي ولكن ليس بالضرورة دورا قياديا " . اما علائم هذا التطور فهي : خروج سوريا من العزلة

.../..

السابقة ان عربيا (الالتقاء مع القاهرة والجزائر) او دوليا (المناوءة الاشتراكية) . اما في الداخل فثمة مشروع سد الفرات ، واتجاه لدراسة "الامكانيات" لانشاء صناعات نفطية كيماوية ، والغاء اتفاقية انابيب النفط مع الشركات الاحتكارية البريطانية . والاصلاح الزراعي "خرج من الجمود الذى فرضته على تنفيذه سياسة البعثيين اليمينيين فترة طويلة" . هذا الى جانب الاعتراف بان مايتم ، يتم بمعزل عن جماهير الفلاحين ، وبانه ليس ثمة تعاونية انتاج واحد . لم تزل الملكيات الكبيرة في الريف ولن تزول حتى لو طبق الاصلاح الزراعي . والانتاج ، رغم انتزاع وسائل ملكيته من ايدى البورجوازية الكبيرة ، لا يخضع لمراقبة الشعب. كذلك توزيعه اما منتجات القطاع العام فيتحكم في توزيعها " نفر من كبار الوسطاء . . الذين يجمعون ارباح خيالية . . . على حساب الدولة وصغار التجار والشعب باسره " ما هي حلول الحزب الشيوعي السورى ؟ عكس الوضع الحالي ! توزيع الارض على الفلاحين عن طريق التمليك لا الايجار ، توسيع قطاع الدولة ، اقامة رقابة شعبية على الانتاج والتوزيع ، التخلص من الوسطاء ، تعدد الاحزاب واقامة نظام نيابي . . الى جانب هذه المطالب ، المساهمة في الحكم و "الابتهاج" لمنجزات الحكم الحالي . "فقد تبدأ . . المعارضة ، عن حسن نية تماما ، بانتقاد الجهات السلبية في وضع البلاد ، ولكنها لاتلبث — تبعا لمنطق كل حركة معارضة — ان تفتاظ لاية خطوة ايجابية تتحقق فتغمض العين عنها ، وتحاول انكارها" . ويلخص مقال بكداش موقف الحزب الشيوعي : ترسيخ الاسس المادية للتطور التقدمي الحالي في سورية .

ان الوضع الذى يحلله بكداش والموقف الذى اتخذه الحزب الشيوعي السورى ازاءه اى المشاركة في الحكم بينما يرفض البعثيون الحاكمون السماح للحزب بالعمل العلني ، يطرحان عددا من المشاكل التي تقف الحركة الشيوعية العالمية عندها دون اعطائها جوابا واضحا . في ظروف مختلفة تفترض " ديموقراطية بورجوازية " ، اجاب المؤتمر الرابع للاممية الثالثة عام ١٩٢٢ ان احلافا عابرة مع البورجوازية المحلية في صراعها مع الاستعمار ، ممكنة . ولكن شرط الاعتراف باستقلال الحزب الشيوعي كعنصر ثورى متميز يملك ، الى جانب عمله في الجبهة ، امكانية العمل السياسي المستقل باتجاه الاشتراكية . هذه الاحلاف العابرة لم تكن تفترض البتة تأييدا للفئات المتربعة على الحكم . والتشديد على تميز الحزب الشيوعي واستقلاله السياسي تعني ، فيما تعنيه ، النقد المتواصل ، بل العمل على دك الدعائم الاقتصادية

هذه الاستنتاجات ، وهذا الخط ، كانا ممكنين لان تحديد هوية الحلف لم تكن تطرح مشاكل معقدة . من هنا هذا اللبس الذى يحيط بموقف الحزب الشيوعي السورى - والاحزاب السيوعية العربية - من يحكم في سوريا ؟ لاشك ان تعداد الظواهر التي ترسم ملامح الوضع السورى لا تكفي للاجابة على السؤال . احد ملامح الوضع الرئيسية هو الفجوة التي تفصل حكما " بورجوازيا عربيا تقليديا - هو في الواقع لفيف من الاقطاعيين والصناعيين والتكنوقراطيين - عن حكم " ديموقراطي شعبي " . هذه الفجوة تفسح المجال لتعايش قوى كانت تشكل دعائم الوضع التقليدى المنصرم وتحتفظ بقسط وافر من الامتيازات وبملكية قسم كبير من قوى الانتاج في كل علاقات انتاج رأسمالية ، مع فئات بورجوازية صغيرة تملك مقاليد السلطة ، وتنادى بعدد من شعارات الحزب الشيوعي ، متبنية ايديولوجية الطبقة العاملة ان موقف البورجوازية الصغيرة هذا لايعني اطلاقا ، كما تدعي نشرات الاتحاد السوفياتي ، انضواء هذه الفئة تحت لواء الطبقة العاملة . هذا الانضواء ، كان يتصوره الماركسيون ، انضواء سياسيا ، انخراطا في صفوف حزب الطبقة العاملة . والمواقف العملية التي تقفها هذه الفئة ليست تعبيرا عن قيامها بمهام الطبقة العاملة التي تعجز عن انجاز هذه المهام لقلة عددها ، وفقدانها لتقاليد ثورية ... ولكن هذا التعايش يأخذ قسمات محددة : انفصال السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية . هذا الانفصال لايعني الصراع . ثمة حالات - الملكية الزراعية ، الوساطة التجارية ... تلعب فيها السلطة السياسية دور الممثل او المحامي للسلطة الاقتصادية . ولكن احتمالات تطور هذا الانفصال ليست جلية . لاشك ان رعب التحالف التقليدى من " تقدمية " البورجوازية الصغيرة التي تستولي على الحكم عن طريق انقلاب عسكرى ، هذا الرعب الذى يتجسد في مواقف معارضة ومحاولات استرجاع للحكم واحلاف مغرقة في رجعيتها ، لابد وان يرمي بالفئات الحاكمة الى موقف مناهض تحد من حدته ايديولوجية ذات جذور دينية وليبرالية ، رغم اعتناق مفاجيء لاشتراكية علمية لم تمض بعد من طور اللفظية والشعارات العامة . ولكن الانخراط في اتجاه اشتراكي يجتث الملكية الخاصة وينصهر في حركة موحدة مع الشيوعيين ، يفقد الفئة

الحاليـــة عاملا اساسيا من عوامل ترابطهـــا وتكوينها ، وبالتالـــي يعرضهـــا لتفكـــك يبعثرهـــا ويقضـــي حتى على اللحمـــة الحالية التي تعرض هذه الفئـــات للهزات التي مابرحت تنتابها منذ استيلائها على الحكم عام ١٩٥٣ .

ولكن الامر الاكيـــد هو ان استمرار اللحمـــة وتمتينها يفرضـــان الالتفاف حول العنصـــر الذى يشكل في كل البلدان المتخلفة ، العامود الفقرى لعمليـــة التنمية الاقتصادية (حتى لوكانت هذه التنميـــة في الواقع ركودا) ، اى الدولـــة . فالجهاز الادارى الذى لاشك ســـوف يضم اليـــه سلطة التقرير الاقتصادية عن طريق التأميمـــات والقطاع العام ، هو المجال الذى يضمن للفئات البورجوازية الصغيرة ترقية اقتصادية ، لن تأنف هذه البورجوازية من الاستفادة منها ، كما يضمن تشكيل محور يلم شتات مصالحها ويصهرهـــا ليجعل منها وحدة متجانســـة . مما يقيها التمـــزق الذى تتعرض له اليوم . كما ان هذا المحور يوفر نواة ايديولوجية تستطيع الاحتماء بالماركسية دون تفنيد حاد من قبل الحركة الشيوعية العالمية ، على الاقل بشقهـــا السوفياتـــي .

هذا يعني ان الاختيار الحالي للحزب الشيوعي السورى هو تمهيد ضمني لاختيار آخر تردد حيالـــه الشيوعيون المصريون ولكنهم لم يجدوا بدا منه : التخلي عن استقلال الحزب الشيوعي ومشاركته ، في مرتبة ثانية ، في عملية بناء بورجوازية دولة تحضن باسم الطريـــق اللارأسمالية نحو الاشتراكية . لاشك ان موقف بكداش ، والحزب الشيوعي السورى معـــه ، كان ومايزال اكثر اعتدالا من موقف الحزب الشيوعي اللبناني او الاردني ، تجاه الناصريـــة . ولكن المواقف قلما تستطيع الثبات في عملية تملك منطقها الفعلي : هضم الحركات الشيوعية التي لم تستطع بناء تنظيم صلب ، وقاعدة واسعة . عندها لن يستطيع عدم ابتهاج بكداش شيئا .

ان اعلان هذا الموقف من لبنان ، اى من بلد لم يستطع اليسار فيه حتى قيادة المطالب المهنية ، يبدو ضربا من الاستعلاء الثقافي ، الذى لامبرر له . ولكن المشكلـــة ليست من يعلن الموقف وانما مقدرته على تقديم الوضوح الكافي في تحليل امكانات التطـــور لوضع معين . هذا الوضوح هو الذى ينقص موقف الشيوعيين السوريين .

مشروع قانون لمكافحة الاحتكـــــــارات

واخيرا قد يلزم الخبراء الاجانب ، الذين يحبهم بيار الجميل ،لامر مـــا ، لاشك يذكر الكل بعثـــة ارفد التي عملت بادارة الاب لوبريـــه عددا من السنوات وكلفت بضع ملايين . ولكن النتائج التي خلصت اليها ترقد في قعر جارور ، والدراسة الكاملـة لم تترجم الى العربية ليستطيع قراءتها من يشاء . فتبقى في حوزة الذين يقرأون الفرنسية مما لا يشكل خطرا يحسب لعواقبه الحساب . هذا لا يعني ان الدولة تتجاهل خبراءها ؛ فقد اطلق اسم الاب لوبريه على احد شوارعها .

اما البعثة الثانية فهي بعثـــة مؤسسة فورد التي اشرف عليهـــا الخبير الاميركي كالدرود هل يكون الاميركيـــون اكثر ليبراليـــة من الفرنسيين ؟ لا . ينبغي على الدولـــة ان تتدخـــل ،ينبغي محاربـــة الاحتكارات ... رغم انه وزير الداخلية وليس وزير الاقتصاد ، صرح بيار الجميـــل ، ربما نتيجـة الاتجاه الذى غلب تبـادل وجهـــات النظر في مجلس الوزراء ، مطالبـــا تكليف خبراء عالميـــن بصياغـــة مشروع تخطيط عـــام يستخلصـــه الخبـــراء من تقارير ارفـــد ، جيب وكالدرود .. واقتـــراح الجميـــل لايتعدى المناورة لكســـب الوقـــت ، ولكن ما هو مضمـــون التقرير الـــذى اعده خبراء مؤسســـة فورد ؟ ما هي السياســـة الاقتصاديـــة التي يقترحهـــا ؟ ما هي المصالـــح التي تتضـــرر فيما لو اخذ بتوصيـــات التقرير؟ وما هي المصالـــح التي تستفيـــد منها ؟

يشير القســـم الاول الذى يدرس الوضـــع العام الى اختـــلال التـــوازن بين القطاعـــات ، والى فقـــدان المساواة في توزيع الدخل بين مختلـــف الفئـــات والمناطـــق . وفي توجـــه الاستثمارات التي تتوظـــف في البناء دون الصناعـــة والزراعة التي ينبغـــي تشجيعها لعدة اسباب منها : استخدام اليد العاملـــة والاستقلال تجاه قطاع الخدمـــات واستيراد الرساميـــل .

.. .. /...

اما ماتبقى من التقرير فيفتقد الى اللحمة والخط العام هو التالي : على لبنان ان يتجنب التوجيه الحكومي كما ان عليه ان يتجنب الاحتكار الخاص. وبما انه يبحث عن الحل الوسط فان الاقتصاد المختلط هو الذى يلائمه.

ما سيكون دور الدولة ؟ "على الدولة وضع سياسة نقدية وضريبية ، وسن التشريعات في اطار سياسة تستطيع المؤسسات الخاصة ضمنها تأمين الانتاج وتوزيع السلع والخدمات. على الدولة الحرص على المنافسة وعلى حماية المستهلك وتعيين مقاييس النوعية ، كما ان عليها تأمين المعلومات الفنية ، وتشجيع الاستثمار الاجنبي واتباع سياسة جمركية سليمة ، والعمل على تأمين التعليم وتوسيع شبكة المواصلات الخ ... يجب ان تنمو علاقات جديدة بين الدولة ورجال الاعمال ".

لاشك ان هذا هو مبدأ كل تخطيط حكومي . هذا التخطيط الذى يقوم على اقتراح وجهة معينة للانماء ينتج عن وعي لعجز البورجوازية عن تأمين نمو صناعي . فيعهد للدولة بالبناء التحتي ، ان في ميدان المواصلات (الاشغال العامة) ام التمويل (بنك الانماء قروض طويلة الاجل تقدمها الدولة لا القطاع الخاص كما اقترحت بعثة ارفد) ام الاعداد (التعليم الفني والعلمي ، الابحاث ....) .

اما الصناعيون فلا تحمي صناعاتهم الا شرط ان تكون من نوع جيد وبسعر معقول . ولتشجيع المنافسة تعطى رخص استيراد الالات. ويأتي مثل النسيج ليدعن الحجة : البضاعة سيئة والارباح ضخمة . اذن لا بأس من فتح الابواب امام البضائع اليابانية والايطالية والاسبانية لارغام عسيلي على تغيير وسائل طرقه ومنهجه.

الواقع ان هذه الاسس يستفيد منها اناس مثل جنبلاط ، مانويل يونس الذين يحصلون على رخص للاسمنت رغم معارضة صحناوى وعريضة ومعوشي وصالحة والعويني وبطرس الخورى الذين يملكون معملي اسمنت برأس مال يبلغ ٣٨ مليونا من الليرات كما يحصلون على رخصة لتكرير البترول رغم معارضة مدريكو والاى.بي.سي التي يدعمها حسين العويني وغيره . كذلك فان اجاكس تتغلب على سيال التي يديرها نجار .

.../..

ولكن التقرير لا يتناول الا موضوع الاحتكارات الصناعية التي تطلب الحماية وتجعل منها شرط مواصلتها الانتاج . ولعل هذا هو سبب اعادة النائر فيه رغم انه كتب عام ١٩٦٣ . اذ ان اعادة النائر هذه مرتبطة بمشكلة الاسعار . فالاحتكارات نفسها والارباح الضخمة التي تجنيها لا تزعج الدولة . "الازعاج" آت من الاسعار التي تفرضها هذه الاحتكارات ثمنا لسلع اساسية والتي تؤدي الى ارتفاع في الاسعار ، عند الاستهلاك ، مما يؤدي الى مطالب واضرابات. فالدولة لا تأتي حراكا اذا ما اعلنت مصارف عن عولها على التجمع ، كما انها تحتفظ بسكينة كاملة ازاء دمج شركتي التلفزيون رغم ان الحالة الاخيرة تؤدي الى احتكار . والاقتصاد الحر ، وهو اقتصادنا الرسمي ، يحتمل ان يكون رأسمال الكارتل ٣٠ مليونا هذا بينما لا يتجاوز مجموع رؤوس اموال الشركات التجارية المساهمة التي يبلغ عددها ٥٦ شركة ٢٧ مليونا ، كما يحتمل ان يكون رأسمال بنك انترا ١٢٠ مليونا وان تتجمع بين ايدي عدد ضئيل من الشركات العملياتية العقارية وشركات التأمين . هذا يعني ان يبقى قطاع الخدمات بمعزل عن الاجراءات التي قد تحد من تكوين الاحتكارات .

اذا ما اقر قانون مكافحة الاحتكارات اعطى الدولة سلطة الغاء الاتفاقات الاحتكارية وتشجيع المنافسة . اما الفقرة التي تشير بوضوح الى ان القطاع المقصود هو الصناعة هي التالية :

"على الوزارات المعنية تشجيع اتفاقات استغلال الاجازات بين المنشآت اللبنانية" .

هذا يعني ان الدولة ليست مستعدة لحماية الصناعة اللبنانية بأي ثمن (وهذا مالم تقم به اطلاقا) . والتقرير ينصح بالا تقدم الدولة هذه الحماية تحت ضغط التهديد باغلاق مصانع وبالتالي

.../..

وتفشي البطالة . اذ ان باستطاعة الدولة اللجوء الى اعادة تشغيل المصروفين . " والقانون يمنح الدولة سلطات تخولها الوقوف في وجه سيطرة نفس المصالح على المصارف وعلى منشآت صناعية ". في مثل هذه الحالة تستطيع المنشآت التصرف بالاسعار وبنوعية السلع. والواقع ان هذا مايحدث بالفعل في صناعتي الاسمنت وتكرير النفط التي تدعمها المصارف . والسلطات التي يمنحها القانون للدولة تخولها ، مثلا ، فصل ملكية استخراج السكر عن ملكية مصنع التكرير . كما يخولها منع التصرف بالاسعار . مما يجعل من السهل التنبؤ بالجهات المعارضة :

اولا : هناك صناعيون . ومعارضة الجميل وبطرس وحنين واضحة .

ثانيا : حياد او موافقة المحمصاني (بيروت يونيفرسال بنك وشركة السفريات الاميركية اللبنانية) ، موافقة جنبلاط (اسمنت سبلين) ، ولحود وتقلا . اما امثال صالحة ، صحناوى ، خورى (بطرس) العويني الصناعيون والتجار والمتمولون ،فالارجح انهم سيقفون في وجه المشروع بكل قواهم للدفاع عن مصالحهم ، فقضية اجاكس- سيال ، وقضية مانويل يونس والاى. بي سي ومدريكو ، ليست سوى بوادر ، اما اذا اضطروا للتراجع فان هذا الميدان هو اقل ميادينهم مردودا . ولكن اذا ما تراجعوا فقد لايعني ذلك انهم سيرضون باعطاء المنافسة طابع مؤسسة .

ملاحظات حول الاتفاق الاخير بين الثورة الكردية والحكومة العراقية

في اوائل تموز المنصرم ،وقع مندوبون عن الحكومة العراقية (عارف - البزاز) وعن الثورة الكردية اتفاقا تقرر بموجبه ما يلي :

- الاعتراف بالقومية الكردية كما ورد في "الدستور المؤقت" ،

- الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق التي

تكون غالبة سكانها من الاكراد ، التعليم باللغة الكردية " مع العربية ، ولكن في الحدود التي يقرها القانون " ،

ـ مساواة الاكراد بالعرب في البعثات والزمالات الدراسية ،

ـ الموظفون المحليون من الاكراد ، ووعد بفتح جامعة في الشمال ،

ـ تمثيل الاكراد في المجلس الوطني القادم ومساواتهم بالوظائف ،

ـ اعمار الشمال ، العناية بالارامل واليتامى " لاعتبارات وطنية وانسانية " ،

ـ السماح ببعض التنظيمات السياسية في الشمال (الارجح ان تكون ضئيلة معدلة عن الاتحاد الاشتراكي) ،

ـ العفو العام عن الذين ساهموا في اعمال العنف في الشمال ،

ـ اعادة الموظفين والمستخدمين الى وظائفهم والعمال الى اعمالهم " حسب الطاقة " ،

ـ اعادة افراد الجيش والشرطة الى وحداتهم " بسلاحهم ويعاملون برفق " ،

ـ السعي التوطني من هجر من الاكراد في مناطقهم الاصلية " مع حق الدولة في السيطرة على ما هو لازم لها " ،

ـ الابقاء على قوة رمزية من جيش الانصار (البيشمورغا) .

ما معنى هذا الاتفاق ؟ ما هي الظروف التي ولدته ؟ هل يختلف عن الاتفاقات والهدنات المؤقتة السابقة ؟ ابن هو من حركة التحرر الوطني الكردية ؟

قبل الاجابة على هذه الاسئلة الاساسية ، لا بد من نظرة تحليلية الى ردود الفعل السياسية لهذا الاتفاق في مختلف الاوساط القومية واليسارية .

١ ـ بيان القيادة القطرية لحزب البعث السوري (اوائل آب ١٩٦٦)

خلف لفظية يسارية تدعي الانطلاق من وحدة الكادحين العرب واعتبار كل ضرب لهذه الوحدة خدمة لمصالح الاستعمار ، ينكشف البيان عن موقف شوفيني واضح :

الحركة الكردية حركة انفصالية تلهي الجماهير العربية والكردية عن عدوها الرئيسي ـ

الاستعمار والرجعية واحتكارات النفط ـ (فهي اذا في خدمة هذا العدو) ، وهي ذات قيادة " فئات عشائرية وقوى اقطاعية ورجعية " يدعمها الاستعمار العالمي وشركات النفط البريطانية والحكم الرجعي في ايران . كل ذلك دون تقديم حجة واحدة تثبت ايا من هذه الاتهامات .

اولا : توجد في العراق قضية كردية لانه يوجد فيه : جزء من الشعب الكردى قد حرم من ابسط حقوق في التدريس بلغته وفي الاستقلال الذاتي الثقافي وفي التقدم الاجتماعي . وذلك نتيجة سياسة شوفينية انتهجتها الرجعية المتحالفة مع الاستعمار ومن بعدها البرجوازية وبعض الفصائل القومية اليمينية من البورجوازية الصغيرة .

ثانيا : ان الشعب الكردى في العراق كان ضحية السياسة والقمع الاستعماريين بقدر ما كان الشعب العربي فيه . ففي الاعوام ١٩٣٠ ـ ٣٣ ـ و١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ ، تعرضت المنطقة الكردية الثائرة لقصف الطيران الملكي البريطاني بدعوة الجيش العراقي وكانت اول اعمال عسكرية مشتركة قام بها حلف بغداد هي الهجوم الايراني ـ العراقي المشترك ضد القبيلة الكردية " جافانرود يون " في بداية عام ١٩٥٦ .

كما كانت حركة التحرر الوطني الكردية ، وما تزال ، تملك موقفا حاسما مدافعا عن قضية الديمقراطية . وليس اول على ذلك من ان حكومة مهاباد الكردية في ايران ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ (والتي كان الملا مصطفى البرزاني احد قادتها) قد سقطت لانها قبلت بدخول الجيش الايراني لصون حرية الانتخابات التي كانت المطلب الاول لتلك الحكومة . فاستغل الجيش الايراني تلك الفرصة وقضى على كل معالم الحكومة الكردية واعدام قادتها وشرد مناضليها . وفي عام ١٩٦٢ ، عندما طالب عبد الكريم قاسم الشعب الكردى بالقاء السلاح ، اجابته القيادة الوطنية ، على لسان الملا مصطفى ، في بيانه في ٢٤ ايار ١٩٦٢ بهذين الشرطين لوقف القتال :

ـ استبدال الدكتاتورية الفردية بنظام ديمقراطي يتلاءم مع ارادة جميع العراقيين ،

ـ الاعتراف للشعب الكردى بالحكم الذاتي الذى يضمن حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الجمهورية العراقية . (صحيفة " لوموند " الفرنسية ٣ـ٤ حزيران ١٩٦٢) .

.../..

اما ان تكون الثورة الكردية خادمة لمصالح شركات النفط ، فان هـذا النص يوفر الرد عليها . كتب عصمت شريف فانلي ، احد قادة الثورة ايام حكم البعث (اى الحكم نفسه الذى القى شركة النفط العراقيـة مقدما بذلك افضل خدمة لاحتكارات النفط) :

" اننا على ثقة من ان لندن تعقد صفقة خاسـرة لان البعثيين لـن يمكثوا طويلا فى الحكم . لقـد خربت القوات الكردية المنشآت البترولية لشركة الآى . بى . سـى . فى جمبور على بعـد ٣٢ كلم من كركوك ، وليست هـذه سوى البداية ... اذا كانت الاى . بى . سـى . متمسـكة بمنشآتها فى العراق فالافضل لها ان تتوقف عن تمويل هـذه الحرب القذرة بوقف دفع العائدات للحكم البعثي فى العراق ... "

ثالثا : اما علاقة الثورة الوطنية الكردية بايران فموضوع يجدر اثارة الاسئلة التالية حوله : هل يعقل ان تكون ايران ضامنه للاكراد القاطنين فى اراضيها بحيث لا يهمها ان يقوم حكم ذاتي لاكراد العراق يشجع الاكراد الايرانيين على المطالبة بالمثل ؟ مـا هي العلاقة الحقيقة بين ايران والثورة الكردية ؟

يمكن محاولة الاجابة على السؤال الاخير بما لي : تحاول ايران الضغط على الثورة الوطنية الكردية حسب موقفها من الحكم القائم فى العراق . فاذا كانـت تريد ازعاج ذلك الحكم ، تغافلت عن تهريب الاسلحة من اكراد ايران الى العـراق واوجـدت صعوبات بالنسبة للهدنة مع الحكومة العراقيـة . اما اذا كانت تؤيد الحكومة القائمة فهي توقف الاسلحة وتضغط من اجل وقف القتال . وهذا ما حدث بالنسبة للاتفاق الاخير حيث التقت مصالح مجموعة المكتب السياسي (جلال الطالباني ، ابراهيم احمد ، ونورى شاويس) المعادية للبرازاني مع مصالح ايران فى تسهيل الامور امام حكم البزاز الاستعمارى الذى يحاول التخفي وراء واجهة برلمانيـة ـ دستوريـة واستقرار اقتصادى .

رابعا : ان اتهام الثورة الكردية بانها ذات قيادة اقطاعية يتناسى امرين :

ـ ان معظم فرق الانصار (البيشمورا) مكونة من الفلاحين الصغار المالكين للارض ،

ـ ان وجود عناصر اقطاعية داخل الثورة الكردية يجب ان يدفع القوى التقدمية الى المطالبة باصلاح زراعي والى دعم الاجنحة التقدمية واليسارية داخل الثورة نفسها (وهذه تتكون من الحزب الشيوعي فرع كروستان ، ومن مختلف العناصر اليسارية والتقدمية الموجودة داخل صفوف البارتي واصدق ممثل عنها اناس مثل حمزة عبدالله ـ احد مؤسسي البارتي) .

خامسا : يلاحظ على بيان القيادة القطرية لحزب البعث الثورى امران آخران :

ـ جهل كاتبه (اوكاتبيه) لان معلومات عن الثورة الكردية الى درجة التعجب (والسخرية) من مشروع المنطقة الكردية المحكومة ذاتيا على اعتبار انه لا يمكن معرفة الكردى من العربي في تلك المنطقة ، هذا في حال ان اى قاطن لشمال العراق او عارف بشؤونه يعرف ان المنطقة الكردية جد مميزة عن المنطقة العربية .

ـ يغفل البيان ايه اشارة لتجربة حكم البعث والموقف من الاكراد ، فهو يقفز من " انفراط جبهة القوى التقدمية التي ناضلت ضد الحكم الرجعي وجاءت بـ١٤ تموز" الى " ردة " ١٨ تشرين ، بهذا التجاهل تغطى المواقف الشوفينية والفاشستية التي لم يفصل البيان الحالي الا التمسك بها وتكرارها ؟؟

٢ـ " نقد " صحيفة " الى الامام " لبيان القيادة القطرية لحزب البعث السورى (٧ و ١٤ آب ١٩٦٦ .

بالرغم من " المسلسل الجبار " (ما يزيد عن ٥٠ حلقة) عن البالكتيك عبر التاريخ ، ما زالت " الى الامام " تسقط في الانتقائية عند محاولتها تحديد اى موقف من ايه

.../..

البيان الايجابية

قضية مطروحة .. وهكذا فان " نقدها " للبيان البعثي مقسوم الى قسمين : (وقد نشر في عدد ٧ آب مع النص الكامل للبيان البعثي - والغاية من ذلك لا تخفى عن احد ضمان دخول العدد الى سوريا) - ثم الجوانب السلبية (في عدد ١٤ آب) .

ان الجوانب الايجابية حسب " الى الامام " ، فهي ان البيان قد عالج القضية الكردية بـ" روح طبقية " فدعا الى تضامن الكادحين العرب والاكراد " جاعلا الناحية الطبقية هي الاساس " .

اما الجوانب السلبية التي لم يكتشفها محررو " الى الامام " الا بعد اسبوع كامل ، فتنقسم الى رايين : راي يميني يطالب باعتماد حل الحكومة السوفيتية للمشكلة القومية بعد ثورة اكتوبر ، وهو لا يصلح لان يتناسى الفروقات بين روسيا والعراق (وهذا هو راي الحزب الشيوعي اللبناني - النداء والاخبار) ، وراي " يساري " ، وهو يؤجل حل المشكلة الكردية الى حين حل مشكلة الحكم في العراق ككل . وهو راي البعث الذي يتناسى انه يجب حل مشكلات الاقليات جزئيا حتى لا يستفيد منها العدو الطبقي .

اما الحل فهو لا هذا الراي ولا ذاك . ان الطريق الصحيح هو :

" ... الذي يقوم على حل المشكلة الكردية في شمال العراق حلا كاملا ، واستخدامها كجانب من جبهة نضال الكادحين العرب والاكراد في سبيل حكم وطني ديمقراطي ، او ديمقراطي شعبي ، في القطر الشقيق ، يحل لا هذه المشكلة وحدها بل المشكلات الصناعية والزراعية والثقافية وقضية الشعور من تحكم شركات النفط ايضا . " (" الى الامام ") عدد ١٤ آب ١٩٦٦) .

ما هو هذا " الحل الكامل " الذي تدعوه " الى الامام " ؟ ان الشعب الكردي يطالب بالحكم الذاتي ، فما موقف " الى الامام " ؟ في اوائل تموز وقع مندوبون عن الثورة الكردية والحكومة العراقية اتفاقا من اثني عشر بندا ، هل سمحت

" الى الامام " به ؟ ما موقفها منه ؟

عبثا نستصرخ " الى الامام " فالذى يهمه محل ما يهمه ، ادخال صحيفتـــه الى سوريـا فى مرحلة قلقة كالتي تمر بها ، لا يستطيع ان يمارس " ترف " تحديد مواقف واضحة من قضايا شعبنا .

٣ - بيان الحزب الشيوعي اللبناني (اواخر تموز ١٩٦٦)

ويرى البيان ان الاصطدام الدموى بين العرب والاكراد هو مؤامرة استعماريـــة الاتفاق الاخير هو انتصار للنظرة الواقعية " وهو قد اعترف بالقومية الكردية واستجاب " لعدد من المطالب الاساسية للشعب الكردى الشقيق " .

" وقد قوبل هذا الاتفاق بالترحيب الاجماع لانه يشكل خطوة هامة فـــي تعزيز الوحدة الوطنية فى العراق وضربة لاية محاولة استعمارية لاستغلال الخلاف بين الاخوة لتنفيذ مآرب الامبريالية والرجعية " .

ولكن هـذا " الترحيب الاجماعي " لا يشمل مثلا الحزب الشيوعي العراقي وسائر الفئات الديمقراطية واليسارية فى العراق الذى شجب الاتفاق لانه لم يستجـــب " للمطالب الاساسية للشعب الكردى الشقيق " . ففي البيان الذى اصدره الحـزب الشيوعي العراقى فى اوائل تموز ١٩٦٦ بعنوان " سياسة الحزب الشيوعي ازاء القضية الكردية وموقفه من المداولات الجارية لحلها " - وقد رفضت صحافة الحزب الشيوعي اللبناني نشر هذا البيان - موقف واضح : عـدم ثقة بالحكم العسكرى الرجعي بانه سينفذ المطالب التي وعد بها وتشديد على ان هذه المطالب لا تشكل خطوة في طريق الحكم الذاتي للشعب الكردى ضمن الجمهورية العراقية .

٤ - الحكم الذاتي للشعب الكردى ضمن الجمهورية العراقية

أ - يجب ان ينطلق اى موقف اشتراكي تجاه القضية الكردية من الاعتراف بحق الشعب

الكردى في تقرير مصيره ، هذا الحق الذى يستجيب لتكوينه التاريخي كأمة والذى اكتسبه بنضاله الوطني . وذلك على اساس الشعار الماركسي : " ان امة تضطهد امة اخرى لا يمكن ان تكون حرة " ان انقاذ الاخوة العربية الكردية يعني منح الاكراد حقوقهم وهذا هوالشرط الوحيد لمنع نشوء " اسرائيل ثانية " . ان الطريق السريع الى انشاء " اسرائيل ثانية " اى دولة معادية للعرب في خدمة الاستعمار ، هو السياسة الحالية التي التي تنتهجها الحكومات الرجعية في العراق .

ان الاعتراف للاكراد بحقهم في تقرير المصير يعني دعم الحركة الوطنية الكردية والدعوة الى تقرير المصير لا تعني بالضرورة الانفصال . ان المرحلة الحالية من الديمقراطية في العراق وضرورة توحيد نضال الجماهير الكردية والعربية ضد الاستعمار تتطلب التخلي عن الانفصال . وهذا يعني النضال ضد العناصر الشوفينية الكردية بنفس الحزم الذى يناضل فيه ضد العناصر الشوفينية العربية .

ب - ان البرجوازية والرجعية في العراق هي حاضنة الشوفينية ضد الشعب الكردى . وهي نفسها مضطهدة ومستغلة الشعب العربي . لذا فان الحل الجذرى للمسألة الكردية لا يمكن ان يتم ويتدعم الا بانتصار الجماهير الثورية في العراق كله في نضالها من اجل تسلم السلطة وتحقيق الديمقراطية الشعبية . وذلك بقيادة جبهة تتحالف فيها قوى اليسار العراقي مع الحركة الوطنية الكردية حول برنامج عمل مشترك .

ج - ان حل المسالة الكردية يعني منح الاكراد الحكم الذاتي داخل التراب العراقي . وذلك على الاساس التالي :

١) قيام حكومة محلية تضطلع باعمال الانماء الاقتصادى والخدمات الاجتماعية ، والامن الداخلي والعدل ، والثقافة ، والتعليم ، بقيادة مجلس مندوبين منتخب يملك موازنة خاصة به تتغذى من الضرائب المحلية ومن مساعدة الحكومة المركزية . يجب تكريس هذه المساعدة في الدستور .

٢) الابقاء على ميلشيا للحفاظ على الامن الداخلي ، هذا مع حق قوى الامن المركزية في التدخل بعد ان تطلب اذن الحكومة المحلية او السلطة التشريعية المركزية

(كما هو الحال في الهند ، يوغسلافيا ، الاتحاد السوفياتي وحتى الولايات المتحـــدة) .

٣) ـ تكون سلطات الحكومة المركزية هي الدفاع ، الشؤون الخارجية ، التخطيط الاقتصادي العام ، السياســة الماليـــة .

٤) ـ ان مذكرة الوفد الكردي الى الحكومة العراقية (٢٥ نيسان ١٩٦٣) تشير الاعتراضين التاليين :

ـ أن مطلب تقسيم الجيش الى عرب واكراد يتعدى الحكم الذاتي ويمـــس الوحـــدة الداخلية للدولة العراقية ،

ـ ان درجة الاستقلال الاقتصادي والمالي المطلوبة (حصة من عائدات النفط حسب نسبة عدد السكان الاكراد) قد تتحول الى عائق امام التخطيط المركزي والنمـــو الاقتصادي للبلد ككل .

٥ . حول الاتفاق الاخير

أ ـ الظروف المحيطة بوقف اطلاق النار : وهي اولا هزيمة الجيش العراقـي في موقعة هندرين حيث قتل حوالي ٢٥٠ عسكري معظمهم من الظباط .

ولكن الاهم من ذلك هو التصادف بين سعي البزاز لاقامة واجهة برلمانيـــة ـ دستورية لحكمه بدعمها " استقرار اقتصادي من جهة ، وبين الانشقاق داخل القيادة الوطنية الكردية (جماعة الطالباني ضد جماعة البرزاني) . فقد كان جماعة الطالباني مطاردين طوال الشتاء الماضي الذي امضوه في ايران ، وقد عقدوا في البدء اتفاق احادي الجانب مع الحكومة العراقية واضعين قيادة الثورة امام الامر الواقع (خاصة اذا علمنا ان الطالباني ما زال يحظى ببعض التأييد في القطاع الجنوبي من المنطقة الكردية وبين مثقفي المـــدن) .

.../..

ب ـ اين الاتفاق من حركة التحرر الوطني الكردية ؟

ان كل ما يتوفر من معلومات يشير الى ان الاتفاق الحالي لا يتعدى كونه هدنة مؤقتة حاولت فيها الحكومة العراقية تصفية الثورة من خلال استغلال خلافاتها الداخلية ومن خلال تقديم حلول لا تشكل خطوة في سبيل تحقيق المطلب الكردي المركزي : الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية . فالاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية والمساواة في الوظائف والبعثات الدراسية والتعلم باللغة الكردية بنود ممنوحة للاكراد منذ العهد الملكي . اما البنود الاخرى ، فلا تتعدى ضمانات ومشاريع مرتبطة بالعمليات العسكرية وناتجة عنها . هذا فضلا عن ان الحكومة العراقية الحالية برئاسة احد المعروفين بمعارضتهم لتحقيق مطالب الشعب الكردي .

فاذا كانت الحكومة مخلصة ، عليها تحقيق ما يلي :

ـ سحب قطاعات الجيش الى مواقعها الاصلية او الى مواقع الالوية على اقل تقدير ،

ـ حل تشكيلات فرسان صلاح الدين ،

ـ رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان والتعويض عن المتضررين ،

ـ اعلان العفو العام عن كافة السجناء الوطنيين والديمقراطيين في العراق ،

ـ اطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها حرية النشاط السياسي الحزبي للقوى الوطنية واليسارية .

==========